

امكان انفجار الوضع في لبنان ، لو أن القيادة الفلسطينية انسأقت وراء هذه الشواهد ، و تحاول أن تواجهها وأن تضمها في نطاقها الصحيح ، وتتلخص هذه الشواهد في موضوعين :

**الاول :** حدوث سلسلة عمليات اغتيال في لبنان ، رافقتها شائعات قوية تحاول أن تلتصق هذه الاحداث بالعمل الفدائي . كنوع من التغطية من الفاعلين الاصليين .

**والثاني :** قدوم عدد من عناصر المخابرات الاردنية الى بيروت ، وفسر قدومهم على أنه محاولة لاقتناع المسؤولين اللبنانيين ( وخاصة الجهات المعادية لبدا وجود العمل الفدائي ) بضرورة متابعة معركة الاردن في لبنان ، مع استعدادهم لوضع خبراتهم تحت تصرف من يطلب ذلك . بينما قالت معلومات أخرى ان هذه العناصر جاءت الى لبنان لتنفيذ عمليات اغتيال لبعض القادة الفلسطينيين .

وقد أجرت اللجنة السياسية العليا لشؤون الفلسطينيين في لبنان ، اتصالات على مستوى عال مع المسؤولين اللبنانيين ، وطرحت هذه القضايا معهم بوضوح في محاولة جادة لتخليطها . ويبدو أنها قد نجحت في مهمتها .

وبالإضافة الى هذه الاتصالات ، قامت بنشاط اعلامي يهدف تنبيه الجماهير الفلسطينية وقواعد المنظمات ، حتى لا تبقى نهبا للشائعات ، وجاء في بيان صادر من اللجنة السياسية ان «رد القوى المعادية للثورة بدأت في الاسابيع القليلة الماضية محاولات متعددة لد نشاطها الى الساحة اللبنانية ، كما تأكدت من وصول عدد من العناصر المعيلة والمعروفة باتصالاتها الوطيدة بالدوائر الاستعمارية الى العاصمة اللبنانية ، وذلك تمهيدا لتحريك الاجواء المتوترة ، وخلق مناخ مضاد للثورة » .

ولاحظت اللجنة السياسية أن هناك محاولات «لخلق جو من التوتر بين فصائل المقاومة من طريق شائعات خبيثة تستهدف هز الثقة العميقة بين هذه الفصائل» . ودمت اللجنة السياسية الى تكريس «شعار القأخي الوثيق بين الشعب اللبناني والشعب الفلسطيني » ولكنها نبهت الى وجود جهات لبنانية تحاول الاساءة للعمل الفدائي .

وردا على شائعات ربط الاغتيالات التي حدثت بالعمل الفدائي ، اصدرت اللجنة السياسية بيانا آخر اعلنت فيه « استنكارها ورفضها لاساليب الاغتيالات والتصفيات الجسدية التي لوحظ تكرارها في الفترة الاخيرة ، والتي تستهدف القاء الشكوك

حول الحركات النضالية وتشويه سمعتها على حساب المرتكبين الحقيقيين لهذه الجرائم » .

اما على صعيد الوضع الداخلي الفلسطيني في لبنان ، فقد حدثت بعض المشاكل التي طوقت بسرعة ، وعولجت بطريقة تؤدي الى تلافي بعض الاخطاء القائمة .

فقد حدثت اولا أزمة صغيرة بين جبهة النضال الشعبي وبين قيادة الكفاح المسلح الفلسطيني ، حين قامت عناصر من جبهة النضال يوم ٢٦/١١/٧٠ بتطويق مبنى الكفاح المسلح بقصد اخراج عناصر من الجبهة كانت قد اعتقلت لارتكابها أخطاء ادارية . وقد ادانت اللجنة السياسية هذا الموقف ، وجذدت عضوية الجبهة في لبنان ، وشكلت لجنة تحقيق للبت نهائيا بالامر . ثم عقد اجتماع آخر الغي فيه قرار التجديد بعد ان تعهد السيد بهجت ابو غريبه المسؤول الاول في جبهة النضال اتخاذ اجراءات كئيلة لمنع وقوع حوادث من هذا النوع .

وحدثت ثانيا أزمة أخرى بين الهيئة العاملة لتحرير فلسطين وقيادة الكفاح المسلح ، حين قامت عناصر من الهيئة العاملة بقتل فدائي من منظمة فتح يوم ٢١/١٢/١٩٧٠ . وخطورة هذا الحادث ان يكون قد تم بقرار من قيادة الهيئة العاملة ، ولكن مجرى التحقيق يشير الى ان الحادث لمرددي ، وليست وراءه بالتالي ابة عقلية تدعو لحل اي خلاف بين المنظمات عن طريق العنف .

وحدث ثالثا اعلان فتح اغلاق مكاتبها في مخيمات لبنان يوم ٣ ك ٢ ١٩٧٠ وهو الاعلان الذي ابرزته الصحافة اللبنانية بشكل ملحوظ . والواقع ان هناك سابقتين لهذا القرار . السابقة الاولى تمت حين اعلنت اللجنة السياسية في اجتماع ترأسه السيد ياسر عرفات في بيروت ، اختصار مكاتب المنظمات في العاصمة اللبنانية الى مكتب واحد فقط . والسابقة الثانية تمت في الاردن على مرحلتين . في المرحلة الاولى وافقت اللجنة المركزية في مفاوضاتها مع اللجنة العربية ، ان تفتح المكاتب في الاردن باسم اللجنة المركزية فقط ، وان لا تكون هناك مكاتب مستقلة للمنظمات . وفي المرحلة الثانية اقرت اللجنة المركزية ان يجري تنفيذ القرارات التي تتخذ في عمان على كافة المناطق التي يتواجد فيها العمل الفدائي ( سوريا - لبنان ) . ولذلك فان موقف فتح هذا هو تطبيق لقرارات اللجنة المركزية التي ووفق عليها بالاجماع . ومن المقرر ان تصل قريبا الى بيروت لجنة خاصة من امانة سر